

لو وهب له من المال حرم
 وبالمصاهرة كذا فقالت
 والزوج وكان عبد اجنبي
 لو كان كل رجلا ومحرما
 والمأزونة له ذلك العبد
 وان يقبل واهبها هي هذه
 كما يخلف ان من له وهب
 ما صح الرجوع الابل الرضى
 فيضمن بمعه بعد القضاء
 ورجوعه بواجب فيض القضاء
 ما للشرط القضاء فيض
 لو اهب على الذي قد باع
 بخالي ربه العيب القرض
 وقصدت بالفسخ انفا الاثر
 انفق على الرجوع بموضع
 نلت الموهوبة والمستحق
 ما رجع على اهب بما ضمن
 والمهنة بعوض قد عينت
 في العوضين شرط التقاض
 والبيع في ائنها فرت لم
 وتوجد بالشفعة فيما بلد

اعنت عمل امة بشم وهبت
 بهنما ما صح ما لا يبرك
 الا بشرط كائنا وحازرا
 ان بعث امة لامرأت
 وافترا بعد الزفاف وتدعي
 ولدات استرد ادها فيسترد
 وهبت الدين لمن علمت
 ان لم يكن موجبة فيض التسليم
 ولم يعن تملكه من اجنبي
 ومنه هبة ما لها على الاثر
 وليس منه ما ان الاثر
 عارضة وصح الاخبار
 والصدقة بجميع الشرايع

كتاب

تمليك لرفع قصده من عتق
 كوهبتك منافع الديار
 والمنفعة يد ربه من المدق
 على سبيل لم تر في الوقت
 ما صح ان توجرها المتولد
 والعمل كالصنف والخباطة
 وباشارة نقل القوت
 واعلم بان الاجر بالعقد لزوم
 الا بالتحليل بشرط ملكة
 او بتسليم او بتسليم
 فيجب من غير سلكي دار

كما خيد من رضاعة كما علم
 النساء او ما يبرك النرجات
 او عبده رجع بعد التسليم
 منه فلا رجوع عند العتق
 وصديق فيه لا يبرك
 قد خلف المتكبر بعد ما عني
 ليس اخاه بمسبب التسليم
 او حكم قاض للاختلاف من مضى

من اصلها واعادة ما وهبت
 في شايح ودية انقصا
 من غير تفصيل بهذا شاعا
 بلا قصدا بل هو خير من رضى
 في الاثر لا ارفع له ما ظهر
 ما ساع فيه جاز عن قدر
 قد ضمن الموهوب ما استحق
 كإعارة والموجه فيها بين
 وشرط كهيئة بد اهنبا
 ويطلق ان شاع فيها العوض
 بالقبيل والخيار فيها وجد

فصل

او بشرط ان يستولد او يولد
 منها او تعوض شي قد عرف
 للجهل والبعوض الذي قد بينا
 اعنف

لو وهب له من المال حرم
 وبالمصاهرة كذا فقالت
 والزوج وكان عبد اجنبي
 لو كان كل رجلا ومحرما
 والمأزونة له ذلك العبد
 وان يقبل واهبها هي هذه
 كما يخلف ان من له وهب
 ما صح الرجوع الابل الرضى
 فيضمن بمعه بعد القضاء
 ورجوعه بواجب فيض القضاء
 ما للشرط القضاء فيض
 لو اهب على الذي قد باع
 بخالي ربه العيب القرض
 وقصدت بالفسخ انفا الاثر
 انفق على الرجوع بموضع
 نلت الموهوبة والمستحق
 ما رجع على اهب بما ضمن
 والمهنة بعوض قد عينت
 في العوضين شرط التقاض
 والبيع في ائنها فرت لم
 وتوجد بالشفعة فيما بلد

كل شئ له الرجوع والى
 استثنى من هبة امة ولد
 او وهب الدين على ربه العوض
 صحته ويطلق الشرط والاستثناء